ان يكون اسناده متصلا وان يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط
متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الا
عتقاد قال ومذهب من يخرج الصحيح ان يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وال
عدول فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول قال وهذا باب
فيه غموض وطريق ايضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الاصل ومراتبهم مدارهم
فلنوضح ذلك بمثال وهو ان يعلم ان اصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات
ولكل طبقة منها مزية على التي تليها فمن كان في الطبقة الاولى فهو الغاية
في الصحة وهو مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الاولى في التثبت الا ان الا
ولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من
يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر والطبقة الثانية لم تلازم الزهري الا
ملازمة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الاتقان دون الاولى وهم شرط
مسلم ثم مثل الطبقة الاولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الايليين و
مالك بن انس وسفيان بن عيينة وشعيب بن ابي حمزة والثانية بالاوزاعي
والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن ابي ذئب قال
والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين واسحاق بن يحيى
الكلبي والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى
بن الصباح والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الايلي
ومحمد بن سعيد المصلوب فاما الطبقة الاولى فهم شرط البخاري وقد
يخرج من حديث اهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب واما مسلم
فيخرج احاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج احاديث اهل الطبقة
الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية واما الرابعة والخامسة فلا
يعرجان عليهما ومذهب الجمهور الاعتبار بما ذكر فيها استفاض العنعنة والانكار
من البخاري ورد مسلم على من قد شرط جمع اللقاء وهو البخاري لا من مذهبه

اى

١٤١

اى مسلم على ما صرح به في مقدمة صحيحه عدم اشتراطه وبالغ في الرد على من
قاله لان الاسناد المعنعن له حكم الاتصال اذا عاصر المعنعن من عنعن عنه وان
لم يثبت اجتماعهما الا ان كان المعنعن مدلسا الذي فيه قد جرى اي مر وقد
نقل القول بشرط البخاري المحقق واحتج فالذي في المقدمة هو ومقال ابن جماعة لا نزاع ان
سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى ان شرط البخاري اوضح في الاتصال
والله اعلم المعلق بفتح اللام المشددة ماخوذ من تعليق الجدار لقطع
اتصاله حقيقة المعلق هو الذي حذف من مبدأ اسناده اي اسناده واحد الى
من فوقه المحذوف من رواته بهذا الرسم عرف كونه معلقا والذي واحد بعد ايضا
اي لازم منه ويعزى الحديث لمن فوق المحذوف مع صيغة الجزم او التمريض كقال فلان
او روى فلان كقيل وروي كان يقول قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ثبت
حذفه الكل اي كل الاسناد من اوله الى آخره بان اقتصر على الرسول في المرفوع
او على الصحابي في الموقوف كان يقول قال ابو هريرة فالمعنعن يجئ بكسر الهاء
اي يجمع وبين المعلق والمعضل المتقدم عموم وخصوص من وجه يعلم ذلك
مما سبق واما ان يكن حذفه في وسط الاسناد او آخره فله حكم ما سوى المعضل
في هذه فقيل لم يسم بالتعليق اي المعلق لاختصاصه بلقب كمعضل وارسال
ويبرز القطع على التعليق لانه على الراجح ما سقط منه تابعي فقط بل هو موصول
حيث جزم راويه كان يقول قال او فعل او امر او ذكر اذ جا في الصحيح منه اي من المعلق
ما يجي كثيرا نحو ما في صحيح محمد بن اسماعيل البخاري فما اتي فيه بالجزم دل على
انه ثبت اسناده عنده وانما حذفه لغرض من الاغراض وكانه لا يستجيز اطلاقه الا
وقد صح عنده عنه وما ورد من معارضة من الحدثين البخاري بالتدليس وما في الاشربة من
صحيحه حيث قال قال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن
بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس حدثنا عبد الرحمن بن غنم حدثني ابو عامر
او ابو مالك الاشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكونن في

Copyright © King Saud University